المنتدى الإسرائيلي

مدار

الثلاثاء ٢٠٢١/٥/١٨ الموافق ٦ شوال ١٤٤٢هـ العدد ٤٩١ السنة التاسعة عشرة

المنتدى الإسرائيلي

ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

يحدث داخل المدن المختلطة والبلدات العربية في إسرائيل: انفجار مخزون عقود من الكبت والتحريض!

صفحة (٢)

«نحالات شمعون»: شركة استيطانية خاصّة وذراع الحكومة الإسرائيلية في قضية تهجير حيّ الشيخ جرّاح!

صفحة (٣)

دخول غزة على خط المواجهة يعيد خلط سيناريوهات المشهد السياسي الداخلي في إسرائيل. (أف ب)

مع سقوط خيار «الحكومة البديلة»: هل ازدادت احتمالات الانتخابات الخامسة؟

كتب برهوم جرايسي:

قبل أسبوعين من انتهاء فترة تكليف رئيس حزب «يوجد مستقبل» يائير لبيد بتشكيل الحكومة الإسرائيلية، سقط خيار تشكيل حكومة تضم الكتل الرافضة لاستمرار حكم بنيامين نتنياهو، وتكون برئاسة تناوبية بين لبيد ورئيس حزب «يمينا» نفتالي بينيت، الذي يحل أولا في التناوب. إلا أن بينيت، على ضوء الأوضاع القائمة، عسكريا في قطاع غزة، وفي مختلف مناطق البلاد، انسحب من هذا المسار، عائدا إلى المربع الأول، داعيا لحكومة «وحدة قومية» واسعة، برئاسة نتنياهو، ولكن حسب التصريحات، فإن هذا الخيار ما زال ضعيفا، ما يعني أن اتجاه الانتخابات البرلمانية الخامسة بات أقوى. وفي المقابل، تشير الحقائق منذ عامين وحتى هذه الأيام، إلى مدى عمق علاقة نتنياهو بالمجموعات اليمينية الأشد تطرفا.

وقد أعلن نفتالي بينيت رسميا يوم الخميس، عن توقف شراكته في مسار تشكيل حكومة بديلة لحكومة نتنياهو، وقال إنه يدعو لحكومة «وحدة قومية» واسعة؛ وفي الوقت ذاته، قالت مصادر في محيطه لوسائل الإعلام إن بينيت ليس متفائلا من تجاوب حزب «أمل جديد» برئاسة جدعون ساعر، الذي سارع معلنا رفضه للانضمام لحكومة نتنياهو. وكذا بالنسبة ليائير لبيد، رئيس حزب «يوجد مستقبل»، الذي ألمح إلى أنه لم ييأس من احتمال تشكيل حكومة بديلة.

إلا أنه من دون دعم وشراكة كتلة «يمينا» بزعامة بينيت، فإنه لا احتمال لمسعى لبيد، الذي أقصى ما يمكن أن يحققه، هو أن يبقى مكلفا لأسبوعين آخرين من الآن.

في المقابل، فإن زعيم حزب «أزرق أبيض»، وزير الدفاع بيني غانتس، لم يقل كلمته بعد، بشأن احتمال قبوله بحكومة طوارئ، أو حكومة وحدة قومية، وأول التصريحات الصادرة من محيطه كانت أن تفكيره وجهده ينصبان في مكان آخر، قاصدا الحرب على قطاع غزة. وعلى ضوء الموقف الصادر عن لبيد وساعر، فإن الاحتمال شبه الأخير لتشكيل حكومة برئاسة نتنياهو، أو تناوبية مع نتنياهو، هو قبول غانتس بها، تحت ستار أدخنة الحرب الجارية. فكتلة «أزرق أبيض» لها ثمانية مقاعد، ما يعني أنها ستوفر الأغلبية المطلقة لحكومة طوارئ كهذه، وحتى لو كان شرط غانتس استبعاد كتلة «الصهيونية الدينية»، تبقى لهذه الحكومة أغلبية ٦١ نائبا.

وفي حال رفض غانتس، فإن ائتلاف نتنياهو سيرتكز مجددا على ٥٩ نائبا، وهنا ستعود إلى الواجهة مسألة دعم كتلة «القائمة العربية الموحدة» برئاسة منصور عباس، الذي أعلن لوسائل إعلام أن نفتالي بينيت أبلغه بقراره الانسحاب من مسار حكومة لبيد- بينيت، قبل أن يعلنه رسميا أمام الجمهور. كما أن عباس لم يرفض فكرة دعم كتلته لمشروع قانون الانتخاب المباشر لرئاسة الحكومة، المعني به بنيامين نتنياهو، ليتم تطبيقه فورا، وتجاوز التوجه لانتخابات برلمانية خامسة، خلال عامين ونصف العام، منذ انتخابات نيسان ٢٠١٩.

وقال عباس لوسائل الإعلام إنه مستعد للتفكير بهذا القانون، في حال تم التجاوب مع قضايا مطلبية للمجتمع العربي، على الرغم من أن هذا القانون يهدف عمليا لتثبيت نتنياهو رئيسا للحكومة لفترة أطول، كون أن لا أمل لأي منافس له، وفق الظروف القائمة، وأيضا اعتمادا على نتائج الانتخابات البرلمانية، في الجولات الأربع الأخيرة، التي بقي فيها الليكود وحلفاؤه الفوريون في المقدمة.

إلا أن دعم عباس وكتلته لحكومة ضيقة برئاسة نتنياهو، لن يحل المعضلة العالق بها الأخير، لأن عباس الذي لا يرفض هذا الخيار، وفي حال تم التجاوب مع مطالب له، فإن كتلة «الصهيونية الدينية» برئاسة بتسلئيل سموتريتش وإيتمار بن غفير، ترفض دعم الموحدة لحكومة تشارك بها، حتى بثمن التوجه لانتخابات خامسة. وبات هذا الموقف أكثر تشددا في ظل الأوضاع القائمة، خاصة وأن شخصيات في هذه الكتلة مثل بن غفي، تشجع العصابات التي تقتحم مدن الساحل، وترتكب اعتداءات منظمة على العرب.

مساء الاثنين من هذا الأسبوع ينتهي موسم الأعياد اليهودية، ما يفسح المجال أمام حراك سياسي مكثف في الأسابيع المقبلة، ولكن هذا الحراك قد يبقى وراء الكواليس، طالما استمرت الحرب على غزة. ويرى محللون أنه كلما طالت الحرب فإن الانتخابات الخامسة ستكون احتمالاتها أكبر.

في حال فشل يائير لبيد المكلف حاليا بتشكيل حكومة، ولم يظهر أيضا مسار يقود لحكومة جديدة، فإنه وفق القانون يعيد الرئيس الإسرائيلي مسألة التكليف للكنيست، لمدة ثلاثة أسابيع، وفي حال لم يكن هناك مرشح لتشكيل حكومة مع أغلبية واضحة، يتم حل الكنيست تلقائيا، والتوجه لانتخابات خامسة. ما يعني أنه ما زال أمام الولاية البرلمانية الحالية ٥ أسابيع فقط، أي حتى ٢٢ حزيران المقبل، حتى يتبين ما إذا ستكون حكومة. لكن قد تكون أغلبية قبل ذلك التاريخ لتصوت على حل الكنيست والتوجه لانتخابات برلمانية خامسة، قد تجري في نهاية أيلول أو منتصف تشرين الأول، لتتجاوز الأعياد العبرية، التي تحل في تلك الفترة.

علاقة نتنياهو بأشد المجموعات اليمينية تطرفاً

وجهت أصابع اتهام عديدة، فلسطينية وأيضا إسرائيلية، لبنيامين نتنياهو، بأنه هو من أعطى الأوامر لفسح المجال أمام عصابات المستوطنين، باستقدام مجموعات من المستوطنات، ومنها مسلحة بأسلحة نارية، لتعزيز انفلات مجموعات يمينية متطرفة في المدن الفلسطينية التاريخية التي باتت ذات أغلبية يهودية، وهي مدن الساحل، عكا وحيفا ويافا واللد والرملة. وتؤكد كل التقارير الميدانية، بدءا من مدينة القدس في نهاية شهر نيسان الماضي، واستمرارا حتى هذه الأيام، أن العصابات اليمينية تنفلت في مدن الساحل دون أي رادع، وتتلقى حماية مباشرة من قوات الشرطة وقوات ما تسمى «حرس الحدود»، ما يشجعها أكثر على ارتكاب الجرائم.

في ما يلي محطات بارزة تدل على علاقة نتنياهو بمجموعات اليمين الاستيطاني المتطرف، على الأقل في العامين الأخيرين، إذ بدت العلاقة جلية أكثر، بموجب الحقائق.

تمهيدا لانتخابات الكنيست الـ ٢١، التي جرت في نيسان ٢٠١٩، ضغط نتنياهو على قائمة التيار الديني الصهيوني، «التكتل القومي»، بأن تضم في قائمتها ممثلين عن حركة «قوة يهودية»، المنبثقة عن حركة «كاخ» المحظورة رسميا، وليس فعليا، في القانون الإسرائيلي، ومحظورة أيضا في دول كثيرة في العالم، بينها الولايات المتحدة الأميركية.

وقد تم هذا، مقابل أن يضمن نتنياهو مقعدا لحزب «التكتل القومي» في قائمة الليكود. وفازت قائمة «التكتل القومي» في تلك الانتخابات بـ ٥ مقاعد، إلا أن «قوة يهودية» لم تتمثل في الكنيست لأن المحكمة العليا، كانت قد ألغت ترشيح المتطرف ميخائيل بن آري، ممثل الحركة، الذي حلّ رابعا في القائمة، فيما كان الممثل الثاني، إيتمار بن غفير، مرشحا سابعا في القائمة.

تمهيدا لانتخابات الكنيست الـ ٢٢، التي جرت في أيلول ٢٠١٩، التأمت من جديد قائمة «يمينا»، التي ضمت أيضا «التكتل القومي»، الذي تحرر من حركة «قوة يهودية»، التي خاضت الانتخابات منفردة، وحصلت على ما يقارب ٨٤ ألف صوت، ولم تعبر نسبة الحسم.

تمهيدا لانتخابات الكنيست الـ ٢٣، التي جرت في آذار ٢٠٢٠، لم ينجح نتنياهو مجددا، في ضم «قوة يهودية» إلى قائمة «يمينا»، بسبب معارضة الأطراف المشاركة. فخاضت «قوة يهودية» الانتخابات منفردة مرّة أخرى، إلا أنها سجلت فشلا ذريعا في تلك الانتخابات وهبطت قوتها بنحو ٧٧٪، مقارنة بالانتخابات التي جرت قبل ٦ أشهر، وحصلت على ١٩ ألف صوت تقريبا. وهذا يعكس حجم النواة الصلبة لهذه الحركة.

تمهيدا لانتخابات الكنيست الـ ٢٤، التي جرت في آذار هذا العام ٢٠٢١، وعلى ضوء تفكك تحالف «يمينا» مجددا، مارس نتنياهو الضغط على حزب «الصهيونية الدينية»، وهو الاسم الجديد لحزب «التكتل القومي»، برئاسة بتسلئيل سموتريتش، الذي رغم تطرفه، حاول رفض ضغوط نتنياهو.

ولكن هذه المرّة كانت شروط «قوة يهودية» أفضل بالنسبة لها، إذ إن ممثلها الأول إيتمار بن غفير، حلّ ثالثا في القائمة، والمكان السادس كان لممثل حركة «لهافا»، الشريكة الأساس لحركة «قوة يهودية»، وكلتاهما منبثقتان عن حركة «كاخ». وحصلت القائمة على ٦ مقاعد، إضافة الى مقعد سابع هو لحزب الصهيونية الدينية، ومُدرج في قائمة الليكود في المكان الـ ٢٨، وقد حقق الليكود ٣٠ مقعدا في هذه الانتخابات.

الليكود ونتنياهو لم يكتفيا بهذا الدعم، بل عقدا اتفاقية فائض أصوات مع هذه القائمة التي تمثل المجموعات اليمينية الاستيطانية الأشد تطرفا، وتنص الاتفاقية أيضا على تمثيل القائمة في كل حكومة يشكلها نتنياهو.

تشير سلسلة من التقارير، وحتى ما اعترفت به جهات في حزب الليكود، إلى أن الليكود وبقرار من نتنياهو، لم يدخل بمنافسة ميدانية ضد قائمة الصهيونية الدينية، وحسب تلك التقارير، فإن الليكود خسر ٦ مقاعد برلمانية، منها ٣ مقاعد اتجهت طواعية من الليكود لقائمة الصهيونية الدينية، ما يعني أنه لولا هذا الدعم لما عبرت قائمة الصهيونية الدينية نسبة الحسم.

فوز «قوة يهودية» و«لهافا» بتمثيل برلماني أعطى أنصارهما جرأة أكبر للانفلات الميداني في القدس ومدن الساحل.

في أيام مقاومة الشبان المقدسيين لقمع الاحتلال واضطهاده، برفضه لتواجدهم في ساحة باب العامود في القدس المحتلة، في ليالي رمضان، نظمت حركتا «لهافا» و«قوة يهودية» اعتداءات منظمة على مدى ثلاث ليال على الشبان المقدسيين عند باب العامود، وفي أحياء قريبة، وأيضا في الشيخ جراح، وسط غض طرف من القوات الإسرائيلية.

تبع هذا، أن أعلن بن غفير فتح مكتب له في قلب حي الشيخ جراح، ما قاد إلى ثورة غضب، ومقاومة باسلة من المقدسيين وأهالي الحي، ما اضطر بن غفير للتراجع. وتم الإعلان عن أن سحب مكتبه من الشيخ جراح جاء بطلب من مكتب نتنياهو.

كما ذكر هنا سابقا، فإن تدفق مجموعات المستوطنين المتطرفة والمسلحة على مدن الساحل، جاء في إطار خطة منظمة، وإن حراكهم يتم وفق خطة موضوعة بعناية. وفي نهاية الأسبوع الماضي، قالت سلسلة من وسائل الإعلام المركزية الإسرائيلية، والأكثر انتشارا، إن القائد العام للشرطة الإسرائيلية كوبي شبتاي، وفي جلسة تقييم للوضع جرت في مقر شرطة مدينة اللد مساء الخميس من الأسبوع الماضي، اتهم عضو الكنيست إيتمار بن غفير، بأنه «هو المسؤول عن الانتفاضة. وأن هذا بدأ بمظاهرة حركة لهافا عند باب العامود (في نهاية نيسان الماضي)، ثم استمر بالاستفزازات في حي الشيخ جراح، والآن يتجول مع ناشطي حركة لهافا في المدن»، بحسب ما نشر على لسانه.

وتابع شبتاي قائلا، «أمس (الأربعاء) نجحنا في تهدئة مدينة عكا، إلا أنه (بن غفير) جاء مع ناشطين بحافلة ركاب، وتسبب بقلاقل، لا توجد للشرطة أدوات لمواجهته».

وحسب تقرير القناة التلفزيونية ١٢، الإسرائيلية، فإن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، ووزير الأمن الداخلي (الشرطة) أمير أوحانا، لم يعقبا على تصريح قائد الشرطة.

الانطباع السائد هو أن نتنياهو لعب دورا مركزيا في تصعيد الأمور، كأداة لإفشال محاولات تشكيل حكومة بديلة لحكومته. وهناك من رأى أن حضور نتنياهو شخصيا الى عكا بعد ظهر يوم الأربعاء، وبعدها الى اللد، وإطلاق تصريحات تهديد ووعيد، وغض الطرف عن ممارسات المستوطنين في تلك المدن، كانت شارة التصعيد والانفلات الأكبر من ناحيته لهذه المجموعات اليمينية المتطرفة.

كلمة في البداية

جولة الكفاح الفلسطينية الراهنة: المفاجأة!

بقلم: أنطوان شلحت

يتفق جلّ المحللين الإسرائيليين على أن أكثر صفة تليق بجولة الكفاح الفلسطينية الحالية التي انطلقت من مبدأ حماية القدس وأهلها وممتلكاتهم، وسرعان ما استقطبت كلا من أبناء الضفة الغربية وقطاع غزة وأراضي ٤٨، هي كونها جولة مفاجئة، وبالذات فيما يتصل بتدحرجها ووصولها إلى داخل إسرائيل.

وبمتابعة سريعة يمكن أن نستشف من هذه التحليلات أن ما استدعى الالتجاء إلى هذه الصفة هو واقع أن إسرائيل تعاملت مع قضية فلسطين في الآونة الأخيرة كما لو أنها قضية منسية لا من طرفها فقط إنما من جهة أطراف أخرى كثيرة ذات صلة بينها أطراف عربية، بالإضافة إلى أطراف دولية، وكل ذلك في وقت كانت الساحة العالمية عرضة لمواقف إدارة أميركية (سابقة) متماهية مع سياسة اليمين الإسرائيلي وروايته التاريخية ورمت بكل ثقلها لجرّ أطراف كثيرة لتسوية قضية فلسطين وفق خطة هي إلى تصفيتها أقرب، عرفت إعلامياً باسم "صفقة القرن". وأمكن ملاحظة هذا التعامل الإسرائيلي مع قضية فلسطين أيضاً، من خلال الأزمة السياسية غير المسبوقة التي تشهدها إسرائيل منذ أكثر من عامين وتتسم أكثر شيء بما يشبه غياب الجدل السياسي حيال موضوعات كانت تحضر بقوة في الأزمات السياسية السابقة ولا سيما في جولات الانتخابات، وفي مقدمها قضايا الاحتلال والاستيطان والتنكر لحقوق الشعب الفلسطيني ومستحقات عملية التسوية.

في ضوء ذلك جاءت جولة الكفاح الفلسطينية الحالية لتؤكد أن نسيان إسرائيل لقضية فلسطين، وهو ما ساعدت جائحة كورونا على تسيير أمره، هو لا أكثر من مُجرّد تناسٍ سرعان ما بددته وأعادت قضية فلسطين ليس إلى مركز الأجندة الإسرائيلية العامة فحسب إنما أيضاً إلى صدارة الاهتمام الإقليمي والعالمي.

من الحق أن يُقال إنه من السابق لأوانه الحديث عن التداعيات التي ستترتب على جولة الكفاح الحالية سواء فيما يتعلق عموماً بقضية فلسطين أو فيما يرتبط خصوصاً بمسألة العلاقة مع الفلسطينيين في إسرائيل وقواهم السياسية، وهي مسألة ازدادت حضوراً في ظل الأزمة السياسية الداخلية والمساعي المحمومة المبذولة إلى ناحية استمرار التمسك بحكم بنيامين نتنياهو أو في المقابل إلى ناحية التخلّص من هذا الحكم، والتي باتت مرهونة بكيفية ما بالاعتماد على قوة الأحزاب السياسية للفلسطينيين، وذلك على خلفية ميزان القوى في الحلبة السياسية والحزبية في إسرائيل حيال الموقف من نتنياهو، تأييداً أو معارضةً.

غير أن ما يمكن قوله من الآن هو أن هبّة الفلسطينيين في الداخل أعادت التذكير لمن تناسى أنهم جزء من الشعب الفلسطيني، وأن قضيتهم نشأت تاريخياً كجزء من قضية فلسطين، وهكذا هي إلى الآن، وهكذا ستبقى.

من ناحية أخرى، تمثّل أحد محاور التعاطي الإسرائيلي مع جولة الكفاح الفلسطينية الحالية في توجيه نقد حادّ إلى مؤسسة الاستخبارات الإسرائيلية من جراء عدم قدرتها على استشراف إمكان اندلاعها.

ولدى متابعة ما نُشر في المحور المتعلق بالاستخبارات لا مفرّ من ملاحظة أن النقد كان صارماً للغاية، لا سيما في ضوء واقع أن مؤسسة الاستخبارات نفسها ارتكبت في الأعوام الأخيرة إخفاقات كثيرة في مجال استشراف التطورات ذات الصلة بقضية فلسطين وسائر قضايا منطقة الشرق الأوسط. ولتخفيف وطأة "الجلد الذاتي" فإن كبار المحللين العسكريين والاستراتيجيين استعادوا حقيقة أن احتمالات نجاح الاستخبارات في استشراف سلوك الجماهير الشعبية تبقى ضئيلة للغاية، فضلاً عن أن استخبارات دول أخرى أقوى نفوذاً من إسرائيل واجهت الإخفاق في هذا المجال، بل وفي مجالات محدّدة وقابلة للاستشراف أكثر، ولعل أشهرها، إذا ما نأينا بأنفسنا عن نظرية المؤامرة، كامن في "إخفاق الاستخبارات الأميركية في معرفة عدم امتلاك الرئيس العراقي السابق صدام حسين أسلحة دمار شامل". وفي هذا السياق فإن البعض استعاد، بقدر من السخرية السوداء، كيف أن وزير الدفاع الأميركي الأسبق، دونالد رامسفيلد، قال عندما سُئل في مؤتمر صحافي عن إخفاقات استخبارات بلده قبيل غزو العراق: "يبدو أننا لا نعرف أننا لا نعرف"!

ويتطلب هذا المحور عودة أخرى، وإلى حين القيام بذلك تنبغي الإشارة إلى أننا شهدنا تعاطياً معه مرات كثيرة في السابق، وجرى التنويه في إحداها (إبان اندلاع ثورات "الربيع العربي") بأن القضية في العمق ليست منحصرة في معادلة أن "إسرائيل لا تعرف أنها لا تعرف"، بقدر ما إنها تعبر عن هزيمة أخرى لـ"العقل الإسرائيلي" الذي كان ولا يزال أسير مفهوم متكلس أجاد أحد المحللين الإسرائيليين وصفه حين قال: المشكلة ليست كامنة في رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية أو في رئيس هيئة الأركان العامة للجيش، وإنما هي مشكلتنا جميعاً حينما نسألهما. والمشكلة أيضاً هي أننا لا نزال، بعد كل أخطاء تنبؤهما وتنبؤ آخرين، نفكر أنه في الأمور التي تتصل بإرادة الجمهور العريض وليس بالمعلومات التكتيكية، ثمة أحد يعرف أكثر من الجميع لا لشيء إلا لأنه يحمل درجات ورُتباً (عسكرية) وفي مقدوره أن يتنصّت سرّاً. وأكد هذا المحلل نفسه أنه فقط الدولة التي تنظر إلى كل شيء عبر فوهة المدفع بمقدورها أن تجعل أفرادها العسكريين مسؤولين بصورة حصرية عن "تقدير المواقف الوطنية العامة". ورأى آخرون غيره أنه حان الوقت للتحرّر من التفكير القائل إنه إذا كانت لدى إسرائيل استخبارات جيدة، فإن في مقدورها أن تتغلب على كل المشكلات الخارجية والأمنية.

وما أشبه الليلة بالبارحة.

يحدث داخل المدن المختلطة والبلدات العربية في إسرائيل: انفجار مخزون عقود من الكبت والتحريض!

كتب عصمت منصور:

نتنياهو مذهولاً في مدينة اللد لدى زيارته لها في ١٢ أيار الجاري، بعد انفجار الأوضاع فيها، احتجاجاً على الاعتداءات في القدس. (أف ب)

خطفت حالة الانفجار التي عمت العديد من قرى ومدن الداخل الفلسطيني الأنظار عن المسببات المباشرة التي أدت إلى اندلاعها في القدس وغزة، لبرهة من الزمن، وتركت علامات استفهام كبيرة وندوبا بارزة وحارقة، على جسد صيغة «التعايش» الهش وغير المستقر الذي حكم العلاقة المتوترة وغير المتوازنة بين اليهود والعرب في إسرائيل.

أحداث اللد بدأت بالتزامن مع بدء القصف الإسرائيلي لقطاع غزة ردا على الصواريخ التي أطلقت صوب مدينة القدس، بعد أسبوع من التوتر والمصادمات ومحاولات الشرطة الإسرائيلية إخلاء باحات المسجد الأقصى من المصلين، تمهيدا للاحتفالات التي تجري سنويا بذكرى سقوط المدينة في العام ١٩٦٧ أو ما يعرف إسرائيليا بذكرى توحيد المدينة.

قد تكون هذه واحدة من المرات النادرة التي تتزامن فيها أحداث سياسية، وحالة من عدم الاستقرار في منظومة الحكم التي انحازت كليا لليمين، والتي جعلت العرب مادة للدعاية والتحريض، مع مناسبات دينية وروحية مثل ليلة القدر وشهر رمضان مع تهديد ملموس وخطير لأماكن تحظى بقدسية خاصة وتشهد تهديدا مستمرا مثل المسجد الأقصى وحي الشيخ جراح وباب العامود.

أجج هذا التزامن بين هذه العوامل مشاعر الفلسطينيين في الداخل، وقادهم إلى تنظيم مظاهرات مناصرة للقدس والأقصى انطلقت أشهرها من مدينة اللد التي تعد إحدى المدن المختلطة، وهو ما دفع المستوطنين، وفق موقع «عرب ٤٨» الذي جمع شهادات حية من السكان في اللد، «إلى الاعتداء على المتظاهرين وأطلقوا النار عشوائيا تجاههم ما أدى إلى وقوع ثلاث إصابات على الأقل» لتتبعهم الشرطة وتعتدي عليهم أمام أقسام الطوارئ «رغم أنهم تظاهروا بشكل سلمي ولم يشكلوا أي تهديد على الممتلكات والسكان».

قمعت الشرطة الإسرائيلية بوحشية هذه المظاهرات واعتدت على المتظاهرين، وفق ما أكده عضو اللجنة الشعبية في مدينة اللد، تيسير شعبان، حيث قال «إن المستوطنين أطلقوا النار بشكل عشوائي على جموع المتظاهرين الذين خرجوا بشكل سلمي نصرة للأقصى، وفوجئوا برصاص الاحتلال ومستوطنيه».

أدى القمع واللجوء إلى العنف واستخدام الرصاص الحي إلى استشهاد الشاب موسى حسونة، وهو الأمر الذي أجج المظاهرات ورفع من وتيرتها، وأدخل المدينة في حالة من الصدام بين المواطنين العرب واليهود، وهو ما اعتبر الشرارة التي قادت إلى امتداد المواجهات في الأيام التالية إلى بقية المدن والبلدات العربية، ونزول مجموعات من المستوطنين إلى الشوارع لاصطياد العرب وتنفيذ عمليات محاولة قتل ميدانية بحقهم كما حدث في بات يام.

أعادت حالة الفوضى والصدامات بين اليهود والعرب التي انتشرت بكثافة في المدن المختلطة، من جديد طرح الأسئلة المسكوت عنها حول العنف المستشري في المجتمع العربي وظاهرة انتشار السلاح، والإهمال والتهميش الممنهج من قبل مؤسسات الدولة، وسنوات طويلة من التحريض ضد الجماهير العربية، ومدى مسؤولية المؤسسة الحاكمة بكل تلاوينها تاريخيا عن هذه النتيجة.

رغم الطابع المنظم والذي يستند إلى منطلقات عنصرية وعداء للعرب والذي يستدل عليه مما نشرته صحيفة «ذي ماركر» في عددها الصادر في ١٢ أيار وكشفت فيه عن أساليب اتصال هذه المجموعات عبر مجموعات واتساب وتليغرام واسعة الانتشار، يتم من خلالها تحديد الأهداف التي سيتم استهدافها والساعات المحددة للتجمع وأنواع السلاح التي تستخدم وطرق التنكر واللباس، إلا أن اللوم وجه منذ البداية ضد المجتمع العربي والعرب فيما اعتبر عنف العصابات المنظمة والعنصرية فرديا مثل ما فعلته منظمة «لا فاميليا» التي اقتحمت بات يام وارتكبت عملية اعتداء ميدانية. ونشر موقع واينت في ١٢ أيار تقريرا مفصلا حول قيادة المنظمة للأحداث في بات يام وهتافاتها بـ«الموت للعرب» وتكسيرها لواجهات المحال التجارية التي تعود ملكيتها للعرب، وادعى التقرير أن العنف فردي ويأتي في سياق الدفاع عن النفس في ظل غياب الشرطة التي عبرت عنه إحدى المتظاهرات لموقع «دفار» بقولها «إننا توسلنا إلى الشرطة بأن تحضر ولكنها لم تحضر فاضطررنا إلى الدفاع عن أنفسنا لأن دم اليهود ليس مستباحا».

ذهبت التفسيرات باتجاه إدانة مسبقة وتجريم جماعي للعرب، وذلك بالاستناد للصور والانطباعات المسبقة والنمطية الراسخة في الذهن الجماعي الإسرائيلي تجاههم، حيث شدد عضو الكنيست اليميني بتسلئيل سموتريتش في معرض تعليقه على الأحداث ودعوته لليهود بالتوقف «لأننا لسنا مثلهم، ومحظور علينا أن ننجرف للعنف» على أن «الدفاع عن النفس أمام الإرهابيين والمشاغبين والمبادرين للعنف هو المسموح فقط».

اعتبر نفتالي بينيت الذي أعلن أنه توقف عن محاولة تشكيل حكومة التغيير التي كانت ستستند إلى أصوات القائمة العربية الموحدة بسبب «التوقيت والأحداث التي تشهدها المدن المختلطة» وفق ما نشره موقع «غلوبس» في ١٣-٥-٢٠٢١، هو الآخر، أن ما حدث في بات يام من محاولة إعدام ميداني لشاب عربي «ليس عملا يهوديا ولا أخلاقيا» وهو يتقاطع ليس فقط مع أقوال سياسي يميني مثل سموتريتش، بل مع باحث في مركز أبحاث الأمن القومي مثل كوبي ميخائيل الذي صرح في مقابلة مع موقع «دفار» بأن ما يحدث في المدن المختلطة والبلدات العربية في الداخل «أخطر من المواجهة على جبهة غزة، لأنها تحدث مع مواطني الدولة وداخل البيت ولا يمكن الرد عليها كما يتم الرد على العدو».

اعتبر ميخائيل أن الدوافع من وراء هذا العنف «تكمن بشكل عضوي في تكوين العربي وطبيعة الشرق الأوسط الذي يتميز بالعنف كما يحدث في ليبيا وسورية ومصر واليمن... الخ» أما عن سبب «عدم الرد» بشكل مناسب على هذه الفوضى من قبل الحكومة، فقد اعتبر أنه نابع من انتهازية السياسيين «والشراكة السياسية المحتملة» بينهم وبين أحزاب عربية، رغم الخطر الكامن وراء الأحداث التي اعتبر أن سببها هو «وجود مجموعات لا يستهان بها لا زالت لا تقبل فكرة وجود دولة إسرائيل وتريد أن تنهي وجودها وقد وجدت فرصتها للقيام بذلك بسبب المواجهة مع غزة».

جعل هذا الاستسهال في إدانة العربي سواء بسبب العداء الكامن في ذهنه للدولة وحقده الدفين تجاهها، أو بسبب تكوينه وخلفيته الثقافية، آفاق الحل تنحصر في البعد الأمني فقط، حيث أعلنت حالة طوارئ خاصة ومنع تجول ليلي في مدينة اللد، كما تم استدعاء المزيد من القوات والاستعانة بقوات حرس الحدود، وإعطاء قائد الشرطة ووزير الأمن الداخلي صلاحية الاستعانة بالجيش واللجوء إلى الاعتقالات الإدارية دون محاكمة وفق ما صرح به رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو أثناء عقده لجلسة تقدير موقف في اللد في الثالث عشر من أيار اعتبر فيها في مؤتمر صحافي استعراضي وإلى جانبه وزير أمنه الداخلي وقائد شرطته أن «الصدامات الحالية هي التهديد الأكبر وإننا نحتاج إلى اللجوء لخطوات متطرفة واستخدام القوة والقوة ومزيد من القوة»!

تغطية غير متناسبة

انتقل الجدل حول المواجهات في المدن المختلطة وأحداث مدينة اللد إلى ستوديوهات التلفزة الإسرائيلية وكيفية تغطيتها للأحداث، خاصة بعد المواجهة التي حدثت على الهواء بين الصحافي المقرب من نتنياهو عميت سيغل والصحافية المخضرمة إيلانا ديان، والتي احتج فيها على طريقة التغطية غير المتناسبة لمحاولة إعدام الشاب العربي في بات يام. فسيغل وبعد الجدل الذي دار بينه وبين ديان ومقدمة النشرة الرئيسية في القناة ١٢ يونيت ليفي، تحول إلى رمز لرافضي التغطية «غير المتناسبة» للأعمال التي تقوم بها العصابات اليهودية ضد العرب والتسرع في اتهام عضو الكنيست الاستفزازي بن غفير، الذي نشرت الصحافة تسريبات لقائد الشرطة اتهمه فيها بأنه ومن خلال زياراته للشيخ جراح ونقل مكتبه إليه يعد السبب وراء ما يحدث في اللد، معتبرا أن «أصل المشكلة يكمن في العرب سواء في القدس وغزة واللد لأنهم لا يريدوننا، وإن ملاحقة عضو الكنيست بن غفير واتهامه غير متوازنة وفي غير مكانها».

ونشر سيغل في اليوم التالي على صفحته على الفيسبوك صورة له وهو يحتضن باقة ورد أرسلها له أحد المعجبين، وهو المنشور الذي وصفته «معاريف» في ١٥-٥ بأنه الأكثر انتشارا «وبأنه فجر الشبكة وحظي بمئات آلاف التعليقات والمشاركات والإعجابات» واعتبر نقطة الانطلاق في حملة صحافية عبر فيها صحافيون يمينيون عن رفضهم لشكل التغطية «غير المتناسب للأحداث».

فالصحافي ومقدم البرامج في القناة ١٣ أفري جلعاد قال لموقع «سروغيم» إن «العرب هم من بدأ وهم الأعنف، والأخطر، وإنهم يحملون في داخلهم كراهية عمرها مئات السنوات ضدنا» معتبرا أن «محاولة المساواة بين الجمهورين جريمة».

ولم يكتف الصحافي المقرب من نتنياهو والداعم له في حملاته الانتخابية يانون ميغال بالحديث عن «عدم التناسب في التغطية» بل قال في تغريده له على «تويتر» إن الشرطة مقصرة بسبب «لجنة أور» (التي تشكلت بعد هبة أكتوبر ٢٠٠٠)، وإن قضيتي إياد الحلاق وسلمون تاكا، والمحكمة العليا، ووسائل الإعلام، أضعفت الشرطة وجعلتها تخشى إطلاق النار وأن تلجأ إلى القوة، وهو أمر يجب تغييره.

سبق أن صدرت هذه الدعوة إلى إطلاق يد الشرطة عن عميت سيغل في تغريدة على صفحته بعد أحداث الليلة الأولى في مدينة اللد حيث اعتبر أن «عدم إحصاء المتظاهرين لقتلاهم وسجن اليهودي الذي أطلق النار على الشهيد حسونة وبقائه للآن في السجن أشياء يجب أن تهز الدولة».

اعتبر تسفي يحزقيلي من القناة ١٣ هو الآخر في مقابلة مع صحيفة «معاريف» في ١٣-٥ أن سبب الأحداث هو «أحداث غزة التي أيقظت الشعور القديم لدى العرب أنه بالإمكان التفوق وهزيمة اليهود».

تاريخ من التحريض واللاشرعية

في مقال لهما في صحيفة «غلوبس» اعتبرت الكاتبة ميخال شالوم والمحامية ميخال أندرسون أنه «بمفهوم المناعة في الدولة لا يهم إن كان السبب وراء الأحداث اجتماعيا أو اقتصاديا أو أمنيا، لأن الإمكانية الكامنة في كل واحدة منها متساوية» لذا فإن البحث يجب أن يتركز في الأسباب الحقيقية وليس في المبرر، وهو يكمن في «حالة عدم الثقة وغياب القيادة وتضخيم الفوارق والتخلي عن خطاب التقارب والاحتواء».

وبدء البحث العميق والجدي عن إجابات تفسر الانفجار الذي تشهده المدن والبلدات العربية يجب أن ينطلق من هذا الافتراض، الذي يشير إلى سنوات وعقود طويلة من التهميش والنظر إلى الأقلية العربية على أنها تهديد أمني و«طابور خامس» وهو ما تكثف في السنوات الأخيرة وفي ظل حكم نتنياهو واليمين.

فإلى جانب السياسات التمييزية والتهميش والنقص في الميزانيات وعدم التساوي في الفرص الذي تعاني منه الأقلية القومية الأصلية في دولة إسرائيل منذ قيامها، زادت سياسة نتنياهو اليمينية وتحالفه الوثيق مع غلاة المتطرفين وشرعنة خطاب ولغة حركات عنصرية مثل أتباع كهانا في سياق صراعه من أجل البقاء في السلطة، من حدة التوتر والشعور بالإهانة والإخراج عن الشرعية لدى الجماهير العربية.

كما ان إضعافه للشرطة في سياق مساعيه لتبرئة نفسه وهجومه المتواصل عليها، جعلها أداة طيعة في يده استخدمها في سبيل إضعاف المجتمع العربي من الداخل ونشر حالة من الفلتان والجريمة المنظمة والفوضى في صفوفه بغية تفتيته وإفقاد مرجعياته السياسية والحزبية قدرتها على قيادته.

لم يكتف نتنياهو بالسياسات القائمة بل إنه استخدم حالة الخوف من العربي من أجل تحشيد اليمين خلفه ودفعه للتصويت له في الانتخابات عندما وصف إقدامهم على التصويت في انتخابات العام ٢٠١٥ بأنه يعرض حكم اليمين للخطر لأنهم «يهرعون إلى صناديق الاقتراع» وكأنهم سيسرقون الدولة ويختطفونها، وهو ما أعاد إحياء الشعور بالشك تجاههم والخوف من تكاثرهم وتأثيرهم وإمكانية تحكمهم بالدولة. التحريض ذاته مارسه نتنياهو قبل عام عندما حارب مجرد تفكير منافسه في حزب «أزرق أبيض» بيني غانتس بالاعتماد على أصوات أعضاء الكنيست العرب في تشكيل حكومة بديلة لحكومة نتنياهو، معتبرا أن الاعتماد على «أصوات أعضاء كنيست يدعمون الإرهاب» غير شرعي ويشكل خطرا على الدولة، متوجا بذلك حملة انتخابية كاملة قامت على أساس فكرة عدم شرعية الصوت العربي ومحاربته من خلال ربطه بالإرهاب.

ويبدو أن خطاب نتنياهو المعادي للعرب والمشكك بشرعية صوتهم وخطورة الاستناد عليه في بناء ائتلاف أصبح الركيزة الأساسية في خطاب اليمين وهجومه على القائمة المشتركة، وهو ما شكل قيدا على نتنياهو نفسه، وأفشل محاولته بناء ائتلاف يستند إلى أصوات القائمة العربية الموحدة التي أبدت استعدادها للانخراط في مثل هكذا لعبة، لولا تعنت حزب أتباع كهانا ورفض بن غفير وسموتريتش مجرد التفكير بهكذا خيار حتى لو كان الثمن الذهاب إلى جولة انتخابات خامسة.

وما يمكن تقديره الآن هو أن آثار موجة العنف التي تجتاح المدن المختلطة والبلدات العربية في إسرائيل ستبقى طويلا حتى بعد انتهاء العدوان على غزة وعودة الهدوء إلى ساحات المسجد الأقصى، فقد حطمت معهما كل الآمال التي كانت تعوّل على امكانية التعايش بين اليهود والعرب، كما أنها أثبتت أن سنوات التهميش والتمييز والتحقير والتنكر لن تدفع الجماهير الفلسطينية في الداخل إلى الخنوع، بل إلى البحث عن أي فرصة كي تثور وتعيد الاعتبار لذاتها.

صدر حديثاً

المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»

قضايا إسرائيلية «٨١»

محور العدد:

إسرائيل والتطبيع مع الدول العربية

«نحالات شمعون»: شركة استيطانية خاصّة وذراع الحكومة الإسرائيلية في قضية تهجير حيّ الشيخ جرّاح!

كتب عبد القادر بدوي:

لم تُعِد قضية تهجير العائلات الفلسطينية من منازلها في حيّ الشيخ جرّاح ومآلاتها مشهد الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي إلى سياقه الطبيعي فحسب؛ بل فتحت النقاش المتردّد، وألقت الضوء على العديد من المنظّمات والجمعيات الاستيطانية اليهودية التي برز دورها الكبير- على المستوى الإعلامي والبحثي بالحدّ الأدنى- في صياغة أجندة الحكومة الإسرائيلية الحالية، والتي أصبح وصف «حكومة المستوطنين» أكثر تعبير يليقُ بها ويصفُ بدقّة، سياساتها؛ قراراتها ومخطّطاتها، وكذلك مُمارساتها بحقّ الشعب الأصلاني، الفلسطينيين، في القدس المحتلة، كما في باقي أرجاء فلسطين.

وإلى جانب ذلك، تُبرز هذه القضية الدور الكبير الذي لعبته، ولم تزَل، الشركات والجمعيات الاستيطانية اليهودية، التي تعمل وكأنها «مؤسسات سيادية»، قادرة على تمرير مخطّطاتها وسياساتها، وفرض أجنداتها على الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ الإعلان عن إقامة دولة إسرائيل على أنقاض الحقل الفلسطيني الذي لحق به الخراب والتدمير بفعل المجازر وعمليات التطهير العرقي المرتكبة بحقّ الفلسطينيين، الشعب الأصلاني، والأرض الفلسطينية خلال العام ١٩٤٨ وما بعده؛ إذ تُشكّل كل عملية طرد وتهجير استمراراً لعمليات التطهير هذه؛ مكملةً لها، وغير منفصلة عنها، من ناحية الهدف، والوسائل المتبّعة في سبيله. وقد نشطت هذه الجمعيات بشكلٍ واضح في مناطق الضفة الغربية بعد الاحتلال الإسرائيلي لها العام ١٩٦٧، وخصوصاً في مدينة القدس التي تشهد منذ احتلالها هجمة استيطانية تهويدية مُكثّفة؛ إذ برز الدور الكبير الذي تلعبه هذه الجمعيات من خلال نشاطاتها الاستيطانية التوسّعية بعد الاحتلال، وهو النشاط الذي لم ينفصل يوماً عن النشاط، الداعم والمُساند، للحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، وللجهاز القضائي الإسرائيلي أيضاً، كأداة من أدوات المنظومة الاستعمارية الإسرائيلية للسيطرة والمصادرة والتهجير والطرد؛ أي كأداة فاعلة لوضع منطق «الإبادة» موضع التنفيذ، بهدف «إحلال» المستوطنين محلّ الشعب الفلسطيني الأصلاني، وهو المنطق الناظم لعمل دول الاستعمار الاستيطاني، على المستويين، النظري والعملي.

وكان من بين هذه الجمعيات والمنظّمات الاستيطانية، جمعية «نحالات شمعون»، وتعني بالعربية «أملاك شمعون»، وهو الاسم الذي أُطلق على حيّ تواجد اليهود فيه، بشكل غير قانوني، في المنطقة الواقعة ما بين حيّ الشيخ جرّاح ومستوطنة «بيت إسرائيل» الحالية في الجزء الشرقي من مدينة القدس حتى حرب العام ١٩٤٨. علماً أن التسمية مستوحاة من «مغارة شمعون الصالح»- منطقة يهودية في الخطاب التوراتي الديني- تقع على نفس الطريق من ناحية الشرق.

لم تُخبرنا المصادر التي تمّت مراجعتها، عن العام الذي تأسّست فيه هذه الجمعية بالتحديد، لكن من الواضح أنها قد نشطت كثيراً في سرقة الأرض الفلسطينية ومحاولات السيطرة عليها، بشتّى الطرق، خلال السنوات الماضية، ولا سيّما منذ مطلع الألفية الثالثة؛ إذ حصلت الجمعية، من خلال عملية شراء غير قانونية، على تفويض «لاستعادة» الأراضي في منطقة كرم الجاعوني في حيّ الشيخ جرّاح في مطلع الألفية الثالثة، من المستوطنين؛ أي أن عملية الشراء والبيع قد تمّت بين جمعيات «الوقف اليهودي» التي حصلت عليها من لجنتي «السفارديم» و«الكنيست الإسرائيلي» وبين هذه الجمعية فقط، بعد أن حاولت بيعها لجمعية استيطانية أخرى، وهي شركة «حموت شليم» الاستيطانية في العام ٢٠٠١، في محاولة من المستوطنين للتهرّب من المساءلة القانونية حول حقيقة مُلكيتهم للأرض، أو حقيقة المالك الأصلي، وأيضاً للتحايل والالتفاف على المحاولات الفلسطينية المستمرّة لإلغاء الاعتراف بتسجيل الأرض لصالح جمعيات «الوقف اليهودي» الذي تمّ بطريقة غير قانونية (عملية سرقة واضحة) في العام ١٩٧٢، دون أدنى اعتبار للطرف المالك لهذه الأرض والسكان الفلسطينيين المتواجدين فيها منذ العام ١٩٥٦، أي خلال الحكم الأردني لشرق القدس- بموجب اتفاقية عقدتها الحكومة الأردنية مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) تضمن توطين ٢٨ عائلة فلسطينية في هذه المنطقة مقابل تنازلها عن بطاقات اللاجئين الخاصة بها والتي تمنحها الأونروا للاجئين الفلسطينيين- حيث جرت العادة في الأجهزة القضائية الإسرائيلية بأن يتم القبول برواية اليهود، والمستوطنين، خاصّة في مسائل الأرض والملكية دون الالتفات لطبيعة المسوّغات القانونية، أو أهليتها، كون هذه الأجهزة قد وُجِدت فعلياً لتكون، من ضمن أهداف ومساعٍ أخرى، أداةً من أدوات المنظومة الاستعمارية الاستيطانية للسيطرة على الأرض، وتذليل كافة العقبات القانونية أمام هذه الهدف.

تُصنّف جمعية «نحالات شمعون ليميتيد»، كما هو موجود لدى مسجّل الشركات الإسرائيلية، كشركة خاصة تعمل في الجانب القانوني، وهو ما يمنحها حريّة العمل والحركة في المحاكم الإسرائيلية والأجهزة القضائية المختلفة. وقد برز اسمها كممثّل للمستوطنين، من خلال الدعاوى القانونية التي قدّمتها للمحاكم الإسرائيلية والتي طلبت فيها إخلاء حيّ الشيخ جرّاح من سكّانه الفلسطينيين، للسماح للمستوطنين بإقامة مستوطنة كبيرة في المنطقة (تُقدّر بعشرات الوحدات الاستيطانية الجديدة) إلى جانب بيوت الفلسطينيين الموجودة بالفعل، وهو الأمر الذي سيؤدّي إلى طرد وتهجير ٥٠٠ فلسطيني مقدسي يقطنون في ٢٨ منزلاً بالحيّ، على الرغم من كونهم المالكين القانونيين والفعليين للأرض، بعد أن نشرت وزارة الخارجية الأردنية مؤخراً وثائق تُثبت ملكية الفلسطينيين للأرض قبل الاحتلال الإسرائيلي لها إبان احتلال العام ١٩٦٧، وذلك في سياق تدعيم موقف العائلات المقدسية المهدّدة بالطرد والتهجير، والموقف الفلسطيني بشكلٍ عام في هذه القضية.

إجمالاً، إن عمل جمعية «نحالات شمعون» ليس منفصلاً عن السياق الذي تعمل فيه الشركات والجمعيات الاستيطانية في القدس، وفي سائر أنحاء فلسطين، ولا عن الأهداف والمساعي نفسها؛ إذ تعمل هذه الجمعيات، المدعومة من الحكومة الإسرائيلية، وبشكلٍ موازٍ لعمل ومخطّطات الأخيرة، لتهويد القدس، والقضاء على الوجود الفلسطيني فيها بكل تجلّياته ومظاهره، وهي آلية سيطرة وتهويد نشأت واستمرّت منذ احتلال القدس الشرقية في العام ١٩٦٧، ولم تكُن لتستمرّ لولا الدعم الحكومي المقدّم لها على مختلف الصعد، سياسياً، مالياً، وقضائياً، والذي يسير في نفس الاتجاه، وإن تجلّى ذلك في مظاهر ووسائل مختلفة، في ظل غياب أي رادع دولي يُعاقب، أو يردع إسرائيل، ويدفعها لوقف جرائمها التي ترتكبها بشكل يومي بحقّ الأرض الفلسطينية وأصحابها.

سرقة البيوت في الشيخ جراح.. بلا أقنعة.

اسم في الأخبار:

أمير أوحانا ودلالة ولايته في وزارة الأمن الداخلي الإسرائيلية

كتب وليد حبّاس:

أوقفت الشرطة الإسرائيلية ثلاثة مستوطنين متهمين بإطلاق النار على الشهيد موسى حسونة من مدينة اللد. هذا التوقيف أثار حفيظة العديد من الجهات اليمينية المتطرفة في إسرائيل التي دعت إلى إطلاق سراحهم. وأحد أبرز هذه الأصوات كان على لسان أمير أوحانا، وزير الأمن الإسرائيلي الداخلي عن حزب الليكود. لم يكتف أوحانا بالدعوة إلى إطلاق سراح الموقوفين بشكل فوري، إنما قال بأن تسليح المستوطنين هو أمر هام كونهم «يحافظون على القانون ويمكن النظر إليهم باعتبارهم إسناداً ضرورياً للقوى الشرطية» في وجه التمرد العربي. [1]

هذا التصريح الذي يأتي على لسان وزير الأمن الداخلي، والذي يشرف على عمل جهاز الشرطة وحرس الحدود، مثله مثل غيره من التصريحات العنصرية، لا يأتي كرد فعل أرعن على تطور الأحداث داخل إسرائيل، إنما يعبر عن عقيدة، وهو ما تحاول هذه المقالة أن تقوم بتناوله.

من هو أمير أوحانا؟

يمكن تصنيف أوحانا باعتباره محافظاً.

في العام ٢٠١٦، عرف اليهود (أكثر من ٧٥٪ من سكان إسرائيل) أنفسهم كالتالي: علمانيون (٤٥٪)، متدينون (١٦٪)، حريديم أو متزمتون (١٤٪) بالإضافة إلى محافظين (٢٥٪). [2] بشكل عام، يمكن القول بأن المحافظين يشكلون حوالي ربع الإسرائيليين اليهود، وهم تلك الفئة التي ترى نفسها في ما بين الديني والعلماني، بحيث أنهم يحافظون على التقاليد الدينية اليهودية، بدرجات متفاوتة، لكن ليس كأيديولوجيا تفرض نفسها على الأجندة السياسية (كما هي الحال لدى الصهيونية الدينية)، وإنما من باب الانتماء إلى الشعب اليهودي. ولأن الدين لدى المحافظ هو انتماء إلى جماعة وليس عقيدة وممارسة خارج الحيز الخاص، فإن الحدود بين الدين والحداثة تظل مبهمة وغير مرسومة بدقة. أوحانا مثلا، الذي يعتبر من اليمين الجديد الذي ينمو كالفطر داخل الليكود، هو أحد المثليين الذين يعيشون في تل أبيب ويحافظ على علاقة وطيدة مع العلمانيين كما المتدينين. فهو يعرف نفسه كمتدين وصاحب عقيدة دينية، بيد أن هذه العقيدة لا تفرض نفسها بقوة على ممارساته اليومية. فاليوم، هو يعيش في تل أبيب مع زوجه الذكر، ولديهما توأمان جلباهما عن طريق «استئجار الرحم»، بحيث أن أوحانا يعتبر الوالد البيولوجي لواحد، بينما زوج أوحانا هو الوالد البيولوجي للطفل الثاني!

ويرى المحللون وعلماء الاجتماع الإسرائيليون بأن المحافظين هم المستقبل الحقيقي للشعب الإسرائيلي، خصوصا في ظل وصول التصدع ما بين العلماني والديني إلى مرحلة لا يمكن جسرها. هنا، المحافظ يقدم نفسه كمشروع جديد لما سوف يكون عليه المجتمع الصهيوني في المستقبل القريب بحيث يتجاوز التناقضات الأيديولوجية والسياساتية المتعلقة بكلا الطرفين، ويصهرها في بوتقة واحد ليخرج المحافظ الجديد.

لكن الأمر ليس بتلك السهولة. فالمحافظون الذي يعتقدون بأنهم المنطقة الرمادية التي تجمع حسنات كل من الديني والعلماني في إنسان واحد، هم أيضا منقسمون وبشدة بناء على التوجه السياسي. أوحانا، مثلا، هو مزيج ما بين الليكودي المتطرف والصهيوني الديني. وبشكل مجازي، وإذا رغبنا بالالتفات إلى الجانب السياسي والموقف من القضية الفلسطينية، يمكن الادعاء بأنه كالصهيوني الديني لكن صاحب هوية جنسية مثلية غير ملتزم بالممارسة الدينية. فهو يعرف نفسه بأنه «يهودي، إسرائيلي، شرقي، مثلي، ليكودي، ناشط أمني، ليبرالي ورجل اقتصاد حر». كناشط أمني، يحاول أوحانا أن يسن قانونا يسمح بحمل السلاح لكل الإسرائيليين، وتحويل دولة إسرائيل إلى نموذج شبيه بالولايات المتحدة. لكن إباحة حمل السلاح واستخدامه مقتصرة، لدى أوحانا، على الإسرائيلي اليهودي وليس العربي بالتأكيد.

يدفع أوحانا بكل قوته نحو استمرار الاستيطان داخل أراضي الضفة الغربية. وينشط بهدف الاعتراف بالبؤر الاستيطانية غير المعترف بها بعد. ولأن أوحانا هو وزير الأمن الداخلي، فقد قام بتعيين أفراد متطرفين في الأجهزة الأمنية التي يشرف عليها. فمثلا، بتاريخ ١٥ كانون الأول ٢٠٢٠، قام بتعيين مفتش جديد للشرطة الإسرائيلية، هو يعقوب شبتاي، الذي كان من مؤسسي وحدة المستعربين في غزة في بداية التسعينيات. ويمكن القول بأن أوحانا وشبتاي مسؤولان عن العديد من السياسات (إقرارا وتنفيذا) والتي أدت إلى تأجيج المواجهات بين الفلسطينيين والشرطة الإسرائيلية خلال شهر رمضان، والتي ساهمت لاحقا في اندلاع مواجهات في كل أنحاء إسرائيل. صحيح أن شبتاي يتهم الصهيونية الدينية (خصوصا حزب «قوة يهودية» برئاسة الكهانيّ إيتمار بن غفير) بجرّ المستوطنين إلى «انتفاضة» وأعمال استفزت «المشاعر» الفلسطينية، على حد تعبيره، إلا أنه هو نفسه، إلى جانب صديقه أوحانا، يتحملان المسؤولية الأكبر عن طريقة تعامل أجهزة الأمن مع الهبّة الفلسطينية.

أمير أوحانا: عناق مع سموتريتش. (أرشيفية، عن «واي نت»)

هوامش

1. سروغيم، أوحانا يطالب بالإفراج عن مطلق النار من اللد: السلاح قوة مضاعفة، أخبار سروغيم، 12 أيار 2021 https://bit.ly/33HkQvl
2. مكتب الإحصاء الإسرائيلي المركزي، سكان إسرائيل حسب الدين والتعريف الذاتي للديانة: بيانات مختارة من تقرير رقم 10، 2018/195 (القدس: مكتب الإحصاء الإسرائيلي المركزي، 2018) https://bit.ly/3fc7Tz2.

هبّة القدس ٢٠٢١: المؤسسة الأمنية الإسرائيلية إذ تفشل في تحقيق أهدافها

كتب أحمد عز الدين أسعد:

الأنثروبولوجيا الاستعمارية والأمن الإسرائيلي

عملت المنظومة الاستعمارية الصهيونية قبل النكبة على تأسيس معرفة استعمارية أمنية عن المجتمع الفلسطيني، من خلال توثيق دقيق وميداني لقرى ومدن فلسطينية متعددة، وخير مثال على ذلك العمل الأمني- الأنثروبولوجي آنذاك، ملفات القرى التي عملت على إعدادها منظمة الهاغناه التي شملت توثيقا دقيقا لجزء كبير من القرى والبلدات الفلسطينية التي استعمرت العام ١٩٤٨. ولاحقاً بعد احتلال ما تبقى من فلسطين عام ١٩٦٧، شكل رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك ليفي إشكول لجنة سميت "لجنة الأساتذة" ضمت أكاديميين في مجالات علم الاجتماع وعلم السكان والاقتصاد وغيره من التخصصات لدراسة أحوال السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة حديثاً؛ كان الهدف منها فهم طبيعة السكان والتخطيط للتعامل معهم وإدارتهم وحكمهم. أي أن الحكومة الإسرائيلية وأذرعها السياسية والأمنية لديها هوس أمني بجمع كل التفاصيل المرتبطة بالفلسطينيين ومجتمعهم، لتتمكن من السيطرة عليهم والتحكم بهم والقدرة على قمعهم عند الحاجة لذلك، وربما بسبب الغرور الأمني وصلت المنظومة الأمنية الإسرائيلية إلى حد الوهم أن بإمكانها فهم السلوك الفلسطيني والتنبؤ به قبل حدوثه، وبإمكانها تحييد أي سلوك فلسطيني أو قمعه وإنهائه من خلال الأدوات الأمنية.

تتكون أجهزة الأمن في إسرائيل من عدة هيئات أساسية وهي: الجيش الإسرائيلي، الموساد (جهاز المخابرات والمهمات الخاصة)، الشاباك (جهاز الأمن الداخلي)، شرطة إسرائيل، حرس الحدود (وحدة قتالية تابعة للجيش)، وزارة الأمن الداخلي (المشرف على عمل الشرطة). تعتمد تلك الأجهزة الأمنية على متخصصين في علم الاجتماع وعلم النفس وعلم الإنسان وغيرها من التخصصات الأكاديمية لفهم المجتمع الفلسطيني وسلوك أفراده، وتحاول بناء معرفة أنثروبولوجية عن كل جغرافيا استعمارية لتسهيل بناء السياسات الأمنية تجاه الفلسطينيين. كما توظف الأجهزة الأمنية الإسرائيلية الأدوات الخشنة والناعمة لإحكام سيطرتها وهيمنتها على المجتمع الفلسطيني سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة وحتى في فلسطين ١٩٤٨، وتلك التقسيمات الجغرافية- السياسية القائمة (ضفة، غزة، "الوسط العربي" وفق التسمية الإسرائيلية) والصورة النمطية عن كل تجمع هي جزء من الأنثروبولوجيا الاستعمارية التي عملت الماكينة الأمنية والأكاديمية الإسرائيلية على إرسائها على مدار عقود ماضية؛ معتقدة بأن معرفتها وتقديراتها الأمنية وسياسات الأمننة تنجح في فهم العالم الداخلي للمقدسيين والفلسطينيين المستعمَرين الذين لا يستطيعون أن يروا أنفسهم خارج القدس أو بمنأى عنها.

باب العامود والشيخ جراح

نصبت الشرطة الإسرائيلية في مطلع شهر رمضان للعام ٢٠٢١ مجموعة من الحواجز الحديدية على درج باب العامود، ادعت الشرطة بأن الهدف هو تسهيل الحركة في ظل الأزمات التي تقع في المكان خلال شهر رمضان؛ علماً أن الهدف من وراء تلك الحواجز هو منع المقدسيين وخصوصاً شباب القدس من التجمع على درج باب العامود وساحاته. ويمثل درج باب العامود وساحاته الرئة الاجتماعية لشباب القدس والمتنفس شبه الوحيد لهم؛ كفضاء عام فلسطيني يمارسون فيه حياتهم كأفراد وجماعات دون هيمنة من أحد، ويجتمع الشباب في باب العامود والشابات لتبادل الحديث والتقاط الصور وشرب القهوة والجلوس فيه كمكان أو فضاء ثالث بعيداً عن البيت أو مكان العمل. أي أن باب العامود مساحة اجتماعية- ثقافية مرتبطة بسلوك المقدسيين وغيرهم ممن يتمكنون من زيارة القدس؛ وتتكثف هذه المساحة ورمزيتها ودورها كفضاء عام خلال شهر رمضان، كون جزء كبير من الشباب يسهرون هناك حتى مطلع الفجر.

تعامل المقدسيون مع حادثة الحواجز الحديدية في باب العامود بكل جدية وحزم؛ لإدراكهم أن الهدف من وراء الحواجز هو السيطرة على الفضاء العام المخصص للشباب والمقدسيين، والهدف منعهم من التجمع وضرب أي مظاهر للوجود الجماعي للمقدسيين، كذلك تيقن المقدسيون بأن التهاون والسكوت عن الحواجز في باب العامود له نتائج خطيرة في "حرب الأمكنة" كما وسمها الأكاديمي الفلسطيني بلال عوض سلامة؛ وخطورتها بأن تتحول إلى حواجز شبه دائمة في كل عام خلال شهر رمضان، الذي تتكثف فيه العلاقات الاجتماعية والتواصل في ساحة باب العامود، أو حواجز دائمة ويتم منع التواجد الجماعي وربما الفردي المقدسي في الساحات والدرج وخصوصاً بعد وضع لافتة من قبل بلدية القدس سمت المكان باسم مجندتين قتلتا في المكان.

كذلك تزامن وضع المتاريس الحديدية في باب العامود مع محاولات المستوطنين المدعومة من الشرطة الإسرائيلية إخلاء منازل عائلات فلسطينية من حي الشيخ جراح، ودعوات جماعات صهيونية متطرفة لاقتحام المسجد الأقصى في ٢٨ رمضان (يوم توحيد القدس) الموافق ٢٠٢١/٥/١٠، وقبل ذلك بأسابيع قليلة جرى إخلاء سكان من منازلهم في بلدة سلوان لصالح تسكين مستوطنين إسرائيليين فيها. وأدى تفاعل هذه العوامل وغيرها إلى انطلاق شرارة انتفاضة/ هبة في القدس. واستطاع المقدسيون بعنادهم الصلب ومقاومتهم اليومية بالصمود الانتصار في معركة باب العامود، وأزالوا الحواجز الحديدية، ونظموا احتفالات في باب العامود للتأكيد على مكانه ورمزيته كفضاء عام مقدسي- فلسطيني. وساهم صمود المقدسيين في باب العامود في تعزيز معركة الصمود في الشيخ جراح، وقد أفشلوا في يوم ٢٧ رمضان (ليلة القدر) اعتراض الشرطة الإسرائيلية حافلات الفلسطينيين من فلسطين ١٩٤٨ الوافدين للاعتكاف في المسجد الأقصى والشيخ جراح وإحياء ليلة القدر؛ وكان مشهد إغلاق شارع رقم ١ بعد اعتراض الحافلات شبيها بنواة عصيان مدني فلسطيني. وقد أفشل المقدسيون ومن ساندهم من أهالي الضفة الغربية وفلسطين ١٩٤٨ مجموعة من الاقتحامات للمسجد الأقصى التي تهدف إلى إخلائه من المرابطين لتسهيل اقتحام مسيرة المستوطنين له في يوم توحيد القدس الذي صادف في يوم ٢٨ رمضان، ذات اليوم الذي بدأت فيه معركة "سيف القدس" بإطلاق رشقات صاروخية من قطاع غزة على مجموعة من الأهداف في إسرائيل.

ما يمكن قوله إنه رغم غرور المؤسسة الأمنية الإسرائيلية وادعائها امتلاك الخبرات والخبراء ونظريات الضبط والهيمنة والتحكم؛ إلا أن العالم الداخلي للفلسطيني والمقدسي المقاوم لا يمكن فهمه أو تفسيره من قبل المنظومة الأنثروبولوجية والأمنية الإسرائيلية، كون حسابات الأمن تهتم برصد الأحداث وتحليلها والتنبؤ بها من خلال رؤية أمنية تبني سيناريو الأحداث على مؤشرات أمنية ليست بالضرورة تعبر عن الإنسان الفلسطيني المقاوم والمتمرد الذي ينتفض دفاعاً عن كرامته وهويته المكانية والوطنية؛ فالمجتمع الفلسطيني وأفراده صنعوا دائماً مفاجئات عجزت المنظومة الأمنية الإسرائيلية عن التنبؤ بها ولم تتمكن من احتوائها وتحييدها، مثل انتفاضة عام ١٩٨٧ وهبة باب الأسباط ٢٠١٧ وغيرهما.

هل فشل الأمن الإسرائيلي في هبّة القدس؟

يمكن الإجابة على السؤال بافتراض أن الفشل الأمني يتحقق عندما يكون هناك هدف تسعى المنظومة الأمنية الإسرائيلية إلى تحقيقه ولا يكتب له النجاح؛ هذا الافتراض يؤدي إلى القول إن هناك هدفا إسرائيليا في السيطرة والهيمنة على ساحة باب العامود، وهناك هدف إخلاء سكان حي الشيخ جراح وإسكان مستوطنين مكانهم، كجزء من مخطط إسرائيلي يهدف إلى الزحف نحو القدس الشرقية، لمحاصرة البلدة القديمة وفصلها عن فضائها الشمالي، وضرب النسيج الجغرافي الاجتماعي المقدسي وعمل جيوب استيطانيه إسرائيلية داخله؛ كجزء من مسلسل التطهير المكاني والسيطرة على أكبر قدر ممكن من مدنية القدس. ولقد فشلت الشرطة الإسرائيلية وحرس الحدود في السيطرة على ساحة باب العامود وحررها شباب القدس واستعادوها كفضاء عام، كذلك فشلت الشرطة الإسرائيلية في تمرير مخطط تهجير سكان الشيخ جراح بمعاونة ودعم مجموعات من المستوطنين وسياسيين إسرائيليين مثل إيتمار بن غفير.

يمكن فهم فشل الأمن الإسرائيلي وتحديداً جهاز الشرطة الإسرائيلية والأمن الداخلي من خلال تأمل مجموعة من العوامل التي ساهمت في فشل تحقيق الأمن الإسرائيلي لأهدافه، منها: الرؤية اليمينية الأيدولوجية لوزير الأمن الداخلي أمير أوحانا المنتمي لحزب الليكود والمقرب من بنيامين نتنياهو، وتسلم أوحانا منصب وزير الأمن الداخلي عام ٢٠٢٠، وتحكمه رؤية يمينية متطرفة، فالعمى الأيديولوجي وحداثة عهده في المنصب أديا إلى تكبده فشلا أمنيا كبيرا بارتكابه حماقة وضع الحواجز في ساحة باب العامود. في ذات السياق يرى المحلل السياسي ناحوم برنياع أن قرار الشرطة الإسرائيلية إبعاد الفلسطينيين عن ساحة باب العامود خلال شهر رمضان خطأ، كذلك قرار الدخول إلى المسجد الأقصى واقتحامه، وقرار إيقاف باصات الحركة الإسلامية القريبة من القدس كان خطأ أيضاً.

كان لتغليب البعد الأيديولوجي واستفزاز المقدسيين والفلسطينيين، ولؤم جهاز الشرطة وحرس الحدود في التعامل مع الفلسطينيين في باب العامود والشيخ جراح، دور ومحفز في الصمود والمطالبة بإلغاء الإجراءات الإسرائيلية، وهذا ما حدث في هبة باب الأسباط عندما ارتكبت الشرطة حماقة البوابات الإلكترونية مما دفع المقدسيين وغيرهم إلى الرباط والمقاومة لمدة أسبوعين حتى تمت إزالة البوابات وفتحت جميع أبواب المسجد الأقصى.

كما كان لطبيعة الهبة دور مهم وحاسم في إرباك المنظومة الأمنية الإسرائيلية، كون الهبة كانت مفاجئة للجميع، للفلسطينيين والإسرائيليين والعرب، فبعد العربدة الإسرائيلية في قضية الضم ونقل السفارة الأميركية إلى القدس، ورزمة المنح والمزايا التي قدمها دونالد ترامب الرئيس الأميركي السابق لإسرائيل، إلى جانب موجة التطبيع مع إسرائيل، ساد اعتقاد أمني وسياسي في إسرائيل بأن الفلسطينيين في أصعب ظروفهم بعد تلك الأحداث السياسية، بالتزامن مع جائحة كورونا وقمع الأمن الإسرائيلي في القدس لأي تواجد سياسي فلسطيني رسمي أو شعبي حتى المتطوعين المجتمعيين، وإخلاء بيوت ومنازل في سلوان وتسكين مستوطنين مكانهم؛ جميع هذه الأحداث وغيرها توحي بأن الأمن الإسرائيلي فرض سطوته وسيطرته على مدينة القدس وسكانها، لكن ألهب وضع الحواجز الحديدية الأحداث في القدس، وتفاجأ الجميع بالهبة الشعبية والانتفاض المقدسي ضدها، كذلك عجز الأمن الإسرائيلي عن كبح جماح الهبة الشعبية رغم تعامله بقسوة وبطشه بالمقدسيين وتنكيله بهم. كذلك يتعامل الأمن الإسرائيلي مع الأحداث بمنطق الشغب والاحتجاج؛ في حين أن الهبة مرتبطة ببعد وطني وبالهوية الفلسطينية، وبساحة باب العامود والشيخ جراح كمكان له ارتباط بالهوية المكانية الفلسطينية.

كان لسمات الهبة دور في التفوق على المنظومة الأمنية الإسرائيلية كونها قامت على العلنية فالجميع يقاوم مكشوف الوجه وليس هناك خوف من الأمن وأدواته المتعددة، واعتمد الشباب أساليب الكر والفر، والرباط الدائم والصمود والثبات على الموقف وعدم التراجع عن مطالبهم أو التفاوض عليها، وإن جرت المفاوضات تجري في الميدان ودون أي تنازلات من المقدسيين، كذلك كانت للهبة سمة الحراكات فلا توجد قيادة مركزية لها يمكن اعتقالها أو تحييدها أو التفاوض معها ومساومتها؛ فالجماهير متواجدة في الميدان ولا يحق لأحد الكلام باسمها أو تمثيلها أو إملاء موقف عليها، وجسدت تلك الجماهير الوحدة الوطنية الحقيقية كون الهبة فوق حزبية، وهذا أربك الأمن الإسرائيلي الذي يعمل دائماً على تفريق الفلسطينيين عن أهدافهم بدعوى أن لكل حزب فلسطيني أجنداته الإقليمية ومطالبه وامتيازاته، وهناك فشل الأمن الإسرائيلي في اختراق الجماهير وتحييدها، رغم محاولاته بث الإشاعات والحرب النفسية ومطالبة بعض التجار بعدم التظاهر حتى لا تتأذى تجارتهم أو تؤثر الأحداث على الصلاة في المسجد الأقصى، وجسدت الهبة وجماهيرها صورة قريبة من النضال والصمود والثبات في معركة البوابات الإلكترونية العام ٢٠١٧.

إلى جانب ذلك تنشغل المنظومة الأمنية والسياسية الإسرائيلية بعد تسلم جو بايدن الرئاسة الأميركية في قضية الملف النووي الإيراني، في اعتقاد إسرائيلي بأن الخطر الإقليمي أو الخارجي يتهدد إسرائيل أكثر من خطر وتهديدات الشعب الفلسطيني في كل الجغرافيا الاستعمارية، حتى مخرجات مؤتمر هرتسيليا للأمن القومي الإسرائيلي تضع القضية الفلسطينية والفلسطينيين ليسوا كتهديد رئيس. وقد أشار عاموس هرئيل (محلل عسكري) في صحيفة "هآرتس" إلى أن هناك تركيزا استراتيجيا إسرائيليا على إيران في حين أن الوضع في القدس هو الخطر المتفجر. وقال "ساهمت الخطوات غير المدروسة التي قام بها القائد الأعلى للشرطة، الذي يبدو أنه يفتقر إلى الخبرة الكافية، في تأجيج الأجواء في القدس". وهنا يمكن إدراك أن المنظومة الأمنية الإسرائيلية التي تدعي القوة والسطوة تبني سياساتها الأمنية على الرغائبية لا على الوقائع.

وقفة تحدّ في «الشيخ جراح» في ١٤ أيار الجاري. (أ.ف.ب)

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية
THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY TO THE PALESTINIAN AUTHORITY
محتوى المشهد الاسرائيلي لا يعكس بالضرورة موقف وزارة الخارجية النرويجية

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970
البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies
«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي